

إختبار العلاقة بين خصائص الشركات ومؤشر المسئولية المصري (ESG): دراسة إمبريقية

د/أبوبكر محمد يوسف

كلية التجارة – جامعة الزقازيق

ملخص

بعد قيام كل من مركز المديرين المصري، والمركز المصري لمسئولية الشركات ومؤسسة "ستاندارد أند بورز" بإطلاق مؤشر مسؤولية الشركات عام 2010 ، والذي يضم 30 شركة تم تقييمها وفقاً للمعلومات التي تتيحها بشكل طوعي عن ممارستها فيما يخص الحوكمة والبيئة والعاملين والمسئولية الإجتماعية وكذلك حجم السوق والسيولة من بين الشركات المقيدة في مؤشر EGX 100 . ونظراً لإختلاف ترتيب الشركات المدرجة بالمؤشر من فترة لأخرى وكذلك عدم إستمرار بعضها في الإدراج بالمؤشر ، مما يثير تساؤل حول العوامل التي تدفع الشركات للإلتزام بأبعاد المؤشر الثلاثة.

ولذلك استهدف البحث التعرف على طبيعة العلاقة بين خصائص الشركات المتمثلة في كل من نوع الصناعة ، و تصنيف مكتب المراجعة، حجم الشركة، المديونية ، الربحية و تركيز الملكية من ناحية والإدراج بمؤشر مسؤولية الشركات من ناحية أخرى، وبإستخدام عينة مكونة من 60 شركة روعى فيها أن تحوى 30 شركة مدرجة بالمؤشر بالإضافة إلى 30 شركة غير مدرجة، وقد إعتمد البحث في إختبار فرضيات الدراسة على نموذج الإنحدار اللوجيستي ثنائي المتغيرات،الذي يبنى على أن تكون قيم المتغير التابع غير متصلة تأخذ القيم (صفر) و (واحد) ،وقد أظهرت القدرة التفسيرية للنموذج أن المتغيرات المستقلة (نوع الصناعة ، تصنيف مكتب المراجعة، حجم الشركة ، المديونية ، الربحية ، تركيز الملكية) تفسر 44.8% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الإدراج بمؤشر مسؤولية الشركات) في حين أن 55.2% من التغير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى.

وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة كمتغير مستقل والإدراج في مؤشر مسؤولية الشركات، ووجود علاقة سالبة بين تركيز الملكية كمتغير مستقل والإدراج في مؤشر مسؤولية الشركات، وعدم وجود علاقة بين باقى المتغيرات المستقلة (نوع الصناعة ، و تصنيف مكتب المراجعة ، المديونية ، الربحية) والمتغير التابع (الإدراج في مؤشر مسؤولية الشركات).

أولاً: الإطار العام للبحث

1/1 مقدمة ومشكلة البحث:

أدت سلسلة الإنهيارات والأزمات المالية المختلفة التي تعرضت لها الكثير من دول العالم خلال العقدين الماضيين ، وإدراك الشركات لأهمية تحسين سمعتها وصورتها من خلال دمج النواحي الإجتماعية والبيئية في السياسات والأنشطة الخاصة بعملياتها التشغيلية، إلى الإهتمام المتزايد من قبل المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية والجهات الرقابية بمفاهيم وآليات الحوكمة والمسئولية الإجتماعية والأداء البيئي، ومحاولة التوصل إلى مؤشر يغطي هذه الأبعاد مجتمعة لتقييم أداء الشركات.

وقد قام مركز المديرين المصري، المركز المصري لمسئولية الشركات، ومؤسسة "ستاندارد أند بورز Standard & Poor's " وكريسيل "Crisil"، بالتعاون مع البورصة المصرية بإعداد المؤشر الخاص بالبيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة. ويعتبر هذا المؤشر - الذي تم تدشينه في 22 مارس 2010 - الأول من نوعه على مستوى الدول العربية والأفريقية والثاني علي مستوى الأسواق الناشئة، حيث تم تدشين المؤشر الأول في الهند في يناير 2008¹.

ويقيس المؤشر - الذي تم تسميته المؤشر المصري لمسئولية الشركات (ESG) - حجم المعلومات التي تتيحها الشركات بشكل طوعي عن ممارساتها فيما يخص الحوكمة والبيئة والعاملين والمسئولية الاجتماعية، وكذلك حجم السوق والسيولة. ويتم تقييم الشركات المقيدة في مؤشر EGX 100 بشكل سنوي حتى يتسنى إختيار أفضل ثلاثين شركة لتحظى بالترتيب الذي تستحقه في المؤشر.

وتتم مراجعة المؤشر مرة واحدة في شهر يوليو من كل عام، ويوفر المؤشر للمستثمرين صورة واضحة عن مدى إلتزام الشركات بالحوكمة والمسئولية المجتمعية والإهتمام بالبيئة. ويحفز هذا المؤشر الشركات على ربط أنشطتها بالبيئة والمجتمع المحيط بها، بما يمكنها من تحسين سمعتها، وزيادة العائد على الإستثمار كنتيجة منطقية لإهتمامها بكافة الأطراف ذات العلاقة بأداء الشركة، وجذب المزيد من الإستثمارات.

1 (لمزيد من المعلومات عن المؤشر http://www.eiod.org/NewsDetails_AR.aspx?ID=19

مما سبق يمكن القول بأن الإدراج في المؤشر يرتبط فقط بمدى الإلتزام بأبعاده الثلاث - ودون أخذ أى عوامل أخرى في الإعتبار - ، إلا أن ذلك يترك المجال مفتوحاً أمام التساؤل عن الدوافع والأغراض التي قد تدفع الشركات للإلتزام بهذه الأبعاد، وهو ما يمكن الإجابة عنه من خلال النظرية الوضعية للمحاسبة Positive Accounting Theory من منظورها سواء كان منظور الكفاءة Efficiency Perspective أو منظور الإنتهازية Opportunistic Perspective. وذلك من خلال محاولة التعرف على الخصائص التي تميز الشركات المدرجة عن مثيلاتها غير المدرجة.

والتساؤل الذي يطرحه البحث هو: هل هناك عوامل أخرى تؤثر في الإدراج بالمؤشر وتدفع الشركات إلى الإلتزام بأبعاده الثلاث ، وبالتالي تبرز المشكلة الأساسية التي يتناولها البحث والتي تدور حول السؤال التالي

" هل توجد علاقة بين خصائص الشركات والإدراج بمؤشر مسؤولية الشركات؟ "

2/1 هدف البحث:

يهدف هذا البحث الى:

1. إلقاء الضوء على مؤشر مسؤولية الشركات وأبعاده المختلفة المتمثلة في الحوكمة والمسؤولية الإجتماعية والأداء البيئي.
2. التعرف على طبيعة العلاقة بين خصائص الشركات المتمثلة في كل من نوع الصناعة ، تصنيف مكتب المراجعة، حجم الشركة، المديونية ، الربحية ، تركيز الملكية من ناحية والإدراج بمؤشر مسؤولية الشركات من ناحية أخرى.

3/1 أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من عاملين هما:

1. حداثة مؤشر مسؤولية الشركات وندرة الدراسات التي تناولته في - حدود علم الباحث - وإن كان هناك بعض الدراسات التي أهتمت بمحددات الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية دون التعرض بصورة واضحة للإدراج بمؤشر مسؤولية الشركات من عدمه.
2. الإسهامات المتوقعة لنتائج البحث ومنها معرفة ما إذا كانت هناك متغيرات أخرى بخلاف مكونات مؤشر مسؤولية الشركات تؤثر في الإدراج بالمؤشر تساعد على إضافة تفسيرات بديلة

للمحتوى المعلوماتى للمؤشر بحيث لا يقتصر فقط على أن الشركات التي تم إدراجها هي الأعلى التزاماً بين شركات EGX 100، بحيث قد تكون هناك دوافع أخرى وراء هذا الإلتزام مثل تجنب التكاليف السياسية.

4/1 خطة البحث

- القسم الأول: الإطار العام للبحث.
- القسم الثاني: الخلفية النظرية للبحث.
- القسم الثالث: الدراسات السابقة وتطوير فرضيات الدراسة.
- القسم الرابع: الدراسة الإمبريقية.
- القسم الخامس: نتائج وخلصات البحث.
- القسم السادس: المراجع.

ثانياً: الخلفية النظرية للدراسة

يتناول الباحث فى هذا القسم مراحل تقييم أداء الشركات المدرجة بمؤشر مسؤولية الشركات المصرى وطريقة حسابه، كما يتعرض الى التأصيل النظرى لأبعاده الثلاثة، ومن ثم يتم تقسيم هذا القسم كما يلى:

- 1/2 مؤشر مسؤولية الشركات .
- 2/2 حوكمة الشركات .
- 3/2 المسؤولية المجتمعية .
- 4/2 الأداء البيئى .

1/2 مؤشر مسؤولية الشركات

هناك مرحلتين لتقييم أداء الشركة، الأول يركز على البيئة والمسؤولية الاجتماعية، والثاني يركز على حوكمة الشركات (مركز المديرين المصرى، 2011):

المرحلة الأولى:

تشمل المرحلة الأولى تقييم الشركات على أساس ما تقوم بالإفصاح عنه من معلومات إلى الجمهور من خلال التقارير السنوية، والموقع الإلكتروني للشركة أو ما ترسله من معلومات إلى البورصة المصرية في المجالات الرئيسية التالية:

1. هيكل الملكية وحقوق المساهمين مثل:

- الإفصاح عن عدد الأسهم العادية الصادرة.
- محتويات دليل حوكمة الشركات أو دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات.
- تعريف لفئات الأسهم المقدمة.

2. معلومات مالية وتشغيلية مثل:

- السياسة المحاسبية للشركة.
- البيانات المالية السنوية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية (المعايير الدولية IFRS – المبادئ المحاسبية المتعارف عليها "الولايات المتحدة الأمريكية").
- توقعات للمكاسب المالية.
- هيكل الإيرادات – كشف يوضح تقديرات الإيرادات لكل بند رئيسي من هيكل الموازنة.
- هيكل ملكية الشركات التابعة.

3. معلومات عن مجلس الإدارة و الإدارة العليا:

- معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة غير المعلومات الخاصة بالاسم واللقب.
- لجان المجلس أو قائمة بأسماء جميع أعضاء اللجنة القائمة.
- سجل الحضور لاجتماعات المجلس.

4. حوكمة الشركات ومعالجة الفساد:

- السياسات والإجراءات الخاصة بوجود نظام للبلاغات داخل الشركة و السياسات والإجراءات الخاصة بالتداول بناء على معلومات داخلية.
- المشاركة في الأحزاب السياسية.
- الإفصاح عن الإجراءات والسياسات المتعلقة بالرشوة والفساد.

5. أخلاقيات العمل والمسئولية الاجتماعية:

- نشر تقارير المسئولية الاجتماعية للشركات.
- الأداء الاجتماعي والبيئي في تحليل عملية اتخاذ القرارات وإدارتها.

6. حماية البيئة:

- انبعاث الغازات الدفيئة مثل أكسيد النيتروجين وأكسيد الكبريت والانبعاثات الأخرى
- وضع أهداف محددة لخفض انبعاثات الغاز.
- إجمالي الكميات المستخدمة من المياه.

7. حقوق العاملين:

- برامج التطوير الوظيفي
- معلومات عن السياسات - القواعد المتعلقة بالرعاية الصحية.
- عدد الإضرابات وعدد الموظفين العاملين.
- عدد العاملين من الجنسين من مجموع القوي العاملة.

8. المجتمع:

- وجود سياسة واضحة فيما يتعلق بالاستثمار في المجتمع.
- المشاركة المجتمعية فيما يخص مبادرات القطاعين العام والخاص نحو تنمية المجتمع المحلي.

9. العملاء والمنتج:

- وجود عدد من الدراسات الاستقصائية لتقييم رضا العملاء والتي أجريت خلال عام.
- بعض الإجراءات والبرامج التي تدعو للتمسك بالقوانين والمعايير المتعلقة بالاتصالات التسويقية مثل: الإعلان والترويج والرعاية.
- وضع آلية لمعالجة شكاوي ومقترحات (المعلومات المرندة) العملاء.

المرحلة الثانية:

تتضمن المرحلة الثانية تقييم الممارسات الفعلية للشركة عن طريق التحقق من الأخبار المتاحة بوسائل الإعلام المختلفة الموثوق بها والمجلات المتخصصة وتقارير المسئولية الاجتماعية للشركات،

وأيضاً من خلال الاتصال بالجهات الحكومية والمنظمات الغير الحكومية لمعرفة ما إذا كان هناك أي مخالفات تقوم بها الشركة.

طريقة حساب المؤشر:

1. التقييم الكمي: يتم تقييم الشركات المقيدة بناء علي ثلاثة عوامل - الشفافية والإفصاح فيما يخص (1) حوكمة الشركات، (2) المسؤولية الاجتماعية، (3) والممارسات البيئية.
2. التقييم النوعي: يتم التقييم الفعلي للشركات علي مقياس من 5 إلي 1 بناء علي مصادر مستقلة للمعلومات، والقصص الإخبارية والمواقع الإلكترونية وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات.
3. النقاط المجمعة: يتم احتساب النتيجة المركبة لكل شركة عن طريق جمع نقاط التقييم الكمي والنوعي.
4. يتم تحديد وزن كل شركة في المؤشر بناء علي نقاطها في التقييم.

2/2 حوكمة الشركات

1/2/2 نشأة ومفهوم حوكمة الشركات:

تعد سلسلة المقالات التي قام بنشرها المعهد البريطاني لأمناء السر والمديرين المعتمدين Institute of Chartered secretaries and administrators من أول الدراسات التي تناولت موضوع حوكمة الشركات عام 1979 (Calder,2008)

وقد إرتبط مفهوم حوكمة الشركات بالمنهج الإيجابي لنظرية الوكالة Positivist agency theory، حيث أشار (Eisenhardt, 1989) إلى أن هذا المنهج يسعى لوصف أليات الحوكمة Governance mechanisms اللازمة لحل مشاكل الوكالة الناتجة عن عدم قدرة الأصيل في كثير من الأحيان على ملاحظة مجهودات وقرارات وتصرفات الوكيل على الأقل لحظة حدوثها وإقتران ذلك بتعارض وتنازع المصالح بينهما وعدم التماثل في المعلومات المتاحة لدى كل منهما، والمتمثلة في خلق دافع لدى الوكيل على التراخي في بذل الجهد وفرصة للتدليس وخيانة الأمانة في المواقف القرارية المختلفة، وبالتحديد تظهر مشكلات المتعلقة بعدم أمانة الوكيل في بذل المستوى الملائم من الجهد والتي تعرف إصطلاحاً بإسم Moral Hazard، أو تلك المتعلقة بعدم أمانة الوكيل في الإختيار السليم

مابين البدائل المتاحة عند إتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بوحدهه والتي يطلق عليها إصطلاحاً اسم Adverse selection، أو تلك المتعلقة بعدم أمانته فى الإستغلال الأمتل للموارد المخصصة له والتي تعرف إصطلاحاً بإسم Consumption Over- (يوسف، 2014).

وقد زاد الإهتمام بحوكمة الشركات بعد الإنهيارات الإقتصادية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا وسلسلة الأزمات المالية المختلفة التي تعرضت لها العديد من الشركات الكبرى مثل شركة Enron التي كانت تعمل فى مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي فى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001، وشركة WorldCom الأمريكية للإتصالات عام 2002 والصعوبات التي أصبحت تكتنف إجتذاب المستويات الكافية من روؤس الأموال فى ظل أزمة الثقة فى منشآت الأعمال ومجالس إدارتها كنتيجة طبيعية للخسائر المالية الفادحة التي تكبدها المستثمرين والمساهمين حول العالم من جراء تلك الإنهيارات والأزمات المالية، مما أدى لزيادة الإهتمام بمفهوم حوكمة الشركات والدعوة لإعادة إصلاحها Corporate Governance Reform ضمانا لعدم تكرار تلك الأزمات والإنهيارات.

ونظراً لأن حوكمة الشركات تغطى جوانب متعددة مثل الهياكل والقواعد والإجراءات والآليات التي يتم من خلالها توجيه ومراقبة عملية إتخاذ القرارات فى الشركة، وتعدد الإصدارات العلمية والمهنية التي إهتمت بحوكمة الشركات، فقد تعددت مفاهيم حوكمة الشركات بتعدد إهتمامات الباحثين وتخصصاتهم، فقد تناولها البعض من منظور اقتصادى على أنها الآلية التي تساعد الشركة فى الحصول على التمويل، وتضمن تعظيم قيمة أسهم الشركة وإستمرارها فى الأجل الطويل، وتناولها البعض الآخر من منظور قانونى على أنها تشير إلى طبيعة العلاقة التعاقدية من حيث كونها كاملة أم غير كاملة، والتي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى، كما تناولها فريق ثالث من منظور اجتماعي وأخلاقي، مركزين بذلك على المسؤولية الاجتماعية للشركة فى حماية حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، وتحقيق التنمية الاقتصادية العادلة، وحماية البيئة (يوسف، 2007; Fawzy, 2003).

حيث قدمت العديد من الدراسات (Demireg et. al., 2000; Shahira, 2001; Minow) and Monks, 2002; Helbing and Sulivan, 2003; Nitkin, 2007، الحيزان، 2005 خليل،

2006) والمنظمات المهنية والمؤسسات الدولية مفاهيم مختلفة لحوكمة الشركات ، من أبرز هذه المفاهيم ما قدمته مؤسسة التمويل الدولية IFC – International Institute of Finance حيث عرفت الحوكمة على أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم فى أعمالها. كما عرفت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) على أنها مجموعة العلاقات التى تربط بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم والأطراف الأخرى ذات العلاقة بشكل يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وآليات تنفيذها ومتابعة آدائها.

ويلاحظ على مفاهيم حوكمة الشركات أن القاسم المشترك بينها هو الإهتمام بتطوير الأداء وتفعيل الدور الإشرافى لمجلس الإدارة و تحسين البيئة الرقابية بما تشمله من قواعد أخلاقية ونزاهة وأمانة، وتحقيق الإفصاح والشفافية فى كافة المعلومات وبصفة خاصة المعلومات المالية لما لها من أهمية ودور فعال فى تحقيق أهداف كافة الجهات ذات المصلحة فى تتبع أداء وإقتصاديات المنشأة، مما يؤدي لتنشيط سوق الأوراق المالية. وتشير نتائج العديد من الدراسات الى وجود علاقة بين مستويات الحوكمة فى الدول المختلفة من ناحية وبين درجة نمو وتطور أسواقها المالية وآداء الأسهم بها من ناحية أخرى (خليل، 2002; Eugene,2003; Gompers, 2001)

2/2/2 مبادئ حوكمة الشركات:

إهتمت العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية وبورصات الأوراق المالية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ومعهدالتمويل الدولى بإصدار آليات لحوكمة الشركات ووضع إطار مفاهيمى لها لضمان فعالية تطبيقها. وهى تعتبر بمثابة توصيات يمكن لكل دولة الإستفادة منها حسبما يتواءم ذلك وظروفها. وقد إستندت كل هذه الإصدارات بشكل أساسى إلى المبادئ التى أصدرتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والتي يمكن عرضها من خلال الجدول رقم (1) (OECD , 2004) :

الإرشادات الواجب أخذها في الاعتبار عند تطبيق الآلية	المضمون	الآلية
<p>(1) يتم وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، ونزاهة الأسواق، والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية.</p> <p>(2) تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما متوافقة مع حكم القانون، وذات شفافية وقابلة للتنفيذ.</p> <p>(3) يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما محدداً بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.</p> <p>(4) تكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية. فضلاً عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وشفافة مع توفير الشرح التام لها.</p>	<p>حيث ينبغي أن يشجع إطار حوكمة الشركات على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقاً مع حكم القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.</p>	<p>ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات Ensuring the Basis for an Effective Corporate Governance Framework</p>
<p>(1) تشمل الحقوق الأساسية للمساهمين على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ تأمين أساليب تسجيل الملكية. ■ نقل أو تحويل ملكية الأسهم. ■ الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة. ■ المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للمساهمين. ■ انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة. ■ الحصول على نصيب من أرباح الشركة. <p>(2) للمساهمين الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات، وفي الحصول على معلومات كافية عن القرارات الخاصة بالتغيرات الأساسية في الشركة</p> <p>(3) ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين</p> <p>(4) الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن صغار المساهمين من</p>	<p>ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم.</p>	<p>حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية The Rights of Shareholders and Key Ownership Functions</p>

<p>ممارسة درجة من الرقابة. (5) السماح لأسواق السيطرة Markets for Corporate Control على الشركات بالعمل على نحو فعال ويتم بالشفافية (6) تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية</p>		
<p>(1) معاملة كافة المساهمين المنتمين إلى نفس الفئة معاملة متكافئة وخاصة حقوق التصويت. (2) منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية. (3) يطلب من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم (مباشرة أو غير مباشرة) قد تتصل بعمليات تمس الشركة.</p>	<p>يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات معاملة متساوية لجميع المساهمين بما في ذلك صغار المساهمين والمساهمين الأجانب. كما ينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعلى فى حالة انتهاك حقوقهم.</p>	<p>المعاملة المتكافئة للمساهمين The Equitable Treatment of Shareholders</p>

<p>(1) احترام أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تكون نتيجة لاتفاقات متبادلة.</p> <p>(2) عندما يكفل القانون حماية المصالح، ينبغي أن تكون لأصحاب المصلحة فرصة الحصول على تعويض فعال مقابل انتهاك حقوقهم.</p> <p>(3) السماح بوضع وتطوير آليات لتعزيز الأداء من أجل مشاركة العاملين.</p> <p>(4) عندما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات، ينبغي السماح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي، والتي يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.</p> <p>(5) لأصحاب المصالح، بما في ذلك العاملين وهيئات تمثيلهم، أن يتمكنوا من الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية، وينبغي عدم الانتقاص أو الغض من حقوقهم إذا ما فعلوا ذلك.</p> <p>(6) إكمال إطار حوكمة الشركات بإطار فعال وكفاء للإعسار وإطار فعال آخر لتنفيذ حقوق الدائنين.</p>	<p>ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة مالياً.</p>	<p>دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات The Role of Stakeholders in Corporate Governance</p>
---	--	--

<p>أ) الإفصاح عن المعلومات التالية:</p> <p>1 - النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة.</p> <p>2 - أهداف الشركة.</p> <p>3 - الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت.</p> <p>4- سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك مؤهلاتهم وعملية الاختيار، والمديرين الآخرين في الشركة، وما إذا كان يتم النظر إليهم باعتبارهم مستقلين.</p> <p>5 - عمليات تداول الأسهم المتعلقة بأطراف من الشركة أو أقاربهم.</p> <p>6 - عوامل المخاطر المتوقعة.</p> <p>7 - الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين.</p> <p>8 - هياكل وسياسات الحوكمة، وبصفة خاصة ما يحتويه أي نظام أو سياسة لحوكمة الشركة والعمليات التي يتم تنفيذها بموجبها.</p> <p>ب) إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً لمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالى وغير المالى.</p> <p>ج) القيام بمراجعة خارجية سنوية مستقلة بواسطة مراجع مستقل، وكفاء، ومؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية وموضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالى وأداء الشركة في كافة النواحي الهامة.</p> <p>د) القابلية لمساءلة ومحاسبة المراجعين الخارجيين أمام المساهمين، والواجب عليهم القيام بممارسة كافة ما تقتضيه العناية والأصول المهنية في عملية المراجعة.</p> <p>هـ) قنوات بث المعلومات توفر فرصة متساوية وفي التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدمى المعلومات ذات الصلة.</p> <p>و) استكمال إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات أو المشورة عن طريق المحللين والسماسة ووكالات التقييم والتصنيف وغيرها، والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون بعيداً عن أى تعارض مهم فى المصلحة قد يودى إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمون من مشورة.</p>	<p>ينبغي أن يضمن إطار حوكمة الشركات القيام بالإفصاح السليم والصحيح فى الوقت المناسب عن كافة المعلومات الهامة المتعلقة بالشركة بما فى ذلك المركز المالى والأداء، وحقوق الملكية، وحوكمة الشركات.</p>	<p>الإفصاح و الشفافية Disclosure and Transparency</p>
---	--	---

- أ () أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس من المعلومات الكاملة وبحسن النية مع العناية الواجبة وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين.
- ب () إذا كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين بطرق مختلفة، فإن على مجلس الإدارة أن يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة.
- ج () على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية، وينبغي أيضاً أن يأخذ في الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح الآخرين.
- د () أن يقوم مجلس الإدارة بوظائف رئيسية تتضمن:
- 1 - استعراض وتوجيه استراتيجية الشركة، وخطط العمل الرئيسية، وسياسة المخاطر، والموازنات التقديرية، وخطط العمل السنوية، ووضع أهداف الأداء، ومراقبة التنفيذ.
 - 2 - الإشراف على فعالية ممارسة حوكمة الشركة وإجراء التغييرات إذا لزم الأمر.
 - 3 - اختيار وتحديد مكافآت ومرتببات والإشراف على كبار التنفيذيين بالشركة واستبدالهم إذا لزم الأمر مع الإشراف على تخطيط تداول المناصب.
 - 4 - مراعاة التناسب بين مكافآت كبار التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة، وبين مصالح الشركة، والمساهمين في الأجل الطويل.
 - 5 - ضمان الشفافية في عملية ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة.
 - 6 - رقابة وإدارة أي تعارض محتمل في مصالح إدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين.
 - 7 - ضمان نزاهة حسابات الشركة، ونظم إعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة.
 - 8 - الإشراف على عمليات الإفصاح والاتصال.
- هـ () أن يكون مجلس الإدارة قادراً على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شئون الشركة.
- و () توفير كافة المعلومات الصحيحة ذات الصلة في الوقت المناسب لأعضاء مجلس الإدارة ليتمكنوا من أداء مسؤولياتهم.

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين.

مسئوليات مجلس الإدارة

The Responsibilities of the Board

3/2/2 محددات الحوكمة

يوجد اتفاق بين الأدبيات المحاسبية التي تناولت حوكمة الشركات على أن التطبيق الجيد لها ه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية والمحددات الداخلية (Iskander and Chamlou, 2002):

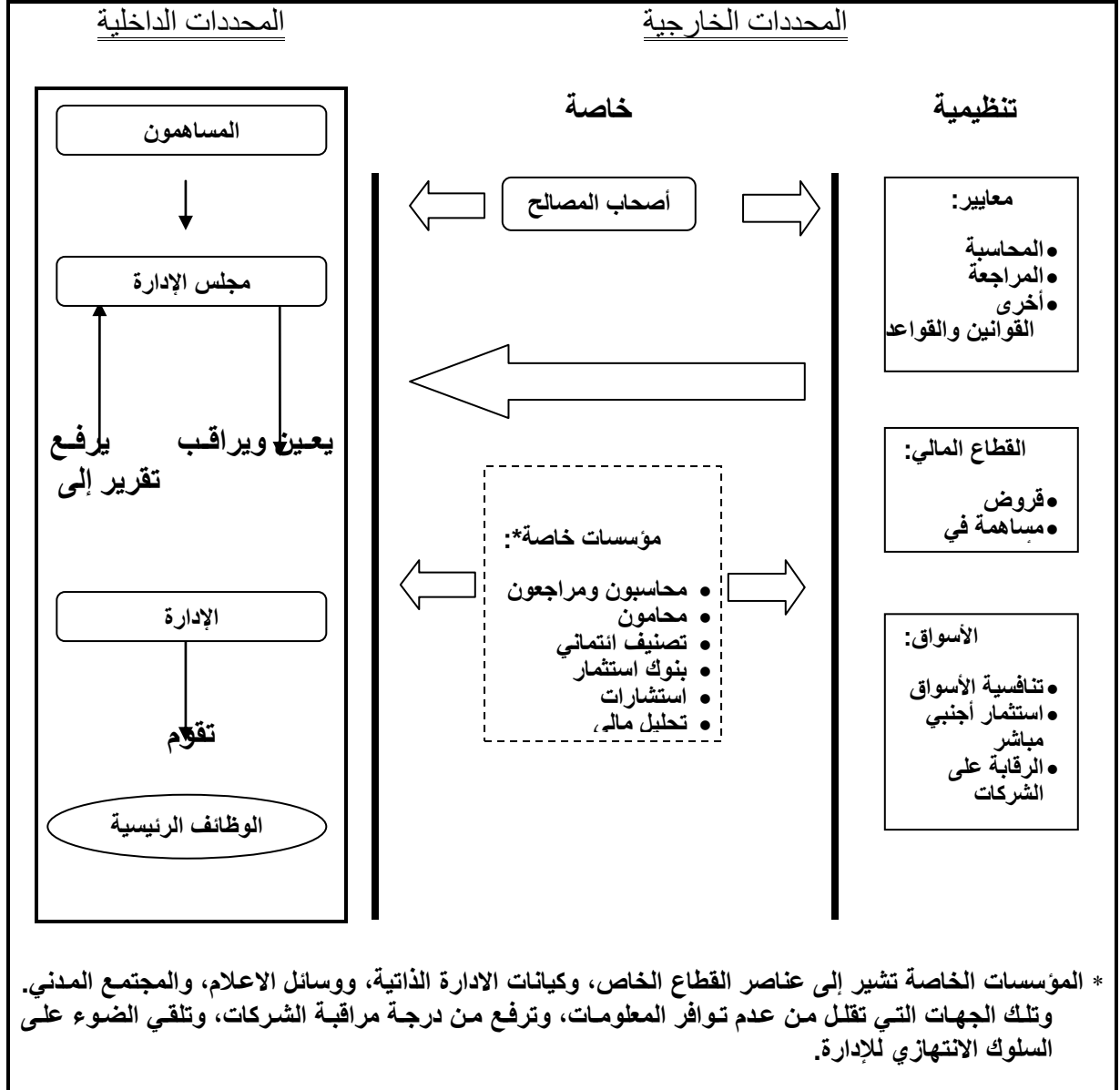
أ- المحددات الخارجية External factors:

تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي ، وكفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة ، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

ب- المحددات الداخلية internal factors:

تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

شكل (1): المحددات الخارجية والداخلية لحوكمة الشركات



المصدر: Iskander, M. and N. Chamlou. (2002). *Corporate Governance: A Framework for Implementation*. P: 122, Fig. 6.1. Published in: *Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region*, edited by: S. Fawzy. Washington: World Bank.

وتشير نتائج الدراسات التي تناولت حوكمة الشركات (Demireg et. al., 2000; Shahira, 2001; Minow and Monks, 2002; Helbing and Sullivan, 2003; Nitkin, 2007; الحيزان، 2005 خليل، 2006) إلى مساهمة الحوكمة في الحد من مشاكل الوكالة وتحفيز الشركات على الإفصاح الدقيق عن كل القضايا الهامة والأساسية بالشركة ، وحماية حقوق المساهمين وكافة الجهات ذات المصلحة في تتبع أداء وإقتصاديات المنشأة، وتعميق ثقافة الإلتزام بالقوانين والمعايير المتفق عليها، وتدعيم مفهوم المساءلة Accountability والمسئولية Responsibility بما توفره الحوكمة من آليات رقابية على أداء الإدارة . مما ينعكس في النهاية على تحسين القدرة التنافسية للشركات وزيادة قدرتها على إجتذاب رؤؤس الأموال اللازمة لها، وتوفير فرص العمل بما ينعكس على الأداء الإقتصادي ككل وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الإستثمار.

3/2 المسئولية المجتمعية :

1/3/2 مفهوم ومزايا المسئولية المجتمعية:

تتبع جذور فكرة " المسئولية الاجتماعية " في كتابات الفيلسوف البريطاني توماس هوبز (1588 - 1679) ، وقد استخدمها في تفسير حتمية الإذعان لطاعة الدولة لحماية المجتمع . وقد حول الفيلسوف البريطاني جون لوك (1632 - 1704) مفهوم " الإذعان القهري " للرقابة الحكومية إلى نوع من " الرضا الضمني المتبادل " فيما بين حقوق وواجبات المواطنين . وقد اختار المفكر الفرنسي جان جاك روسو (1713 - 1778) صياغة " عقد اجتماعي " معلن يغطي كافة أنماط العلاقات فيما بين الأفراد والمنظمات والأجهزة الحكومية للدولة . ويشترط أن يقبل الجميع بقرار الأغلبية عند اختلاف الرأي والمصالح . ويكون من حق الجميع استنفاد سبل المعارضة سلميا ومن خلال القنوات الشرعية قبل البدء في أي نوع من العصيان أو التمرد (مكي، 2014)

ويتجاوز مفهوم المسئولية الاجتماعية حدود العمل الخيري ويتعداه إلى معان أشمل وأكثر عمقا لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية (فؤاد محمد عيسى، 2009). وتتعدد المصطلحات الدالة على مفهوم المسئولية الاجتماعية في أدبيات المحاسبة منها:

▪ المسئولية المجتمعية للشركات Corporate Social Responsibility

Business Social Responsibility	▪ المسؤولية المجتمعية للأعمال
Corporate Responsibility	▪ مسئولية الشركات
Social Responsibility	▪ المسؤولية الإجتماعية

وشهد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات تغيرات جوهرية على مر الزمن، ولا يزال يتطور مع تطور المجتمع وتوقعاته. ولا يوجد تعريف للمسؤولية الاجتماعية للشركات يحظى بقبول عالمي، كما لا يوجد توافق في الآراء بشأن قائمة نهائية للقضايا أو العناصر الرئيسية التي يشملها (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2004).

فعلى سبيل المثال نجد أن البنك الدولي عرف المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام أصحاب قطاع الأعمال بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرههم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم، بأساليب تفيد قطاع الأعمال والتنمية على السواء (World Bank, 2005). في حين عرفها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية على أنها السلوك الأخلاقي لشركة ما تجاه المجتمع، وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال وليس مجرد حاملي الأسهم (World Business Council for Sustainable Development, 1997).

كما عرفها (الأغا، 2007) بأنها تعبير عن قيم وفلسفة القيادة الإدارية للمنظمات في إلتزامها بالعمل لتحقيق أهداف وتوقعات كل أصحاب العلاقة بها يحقق توازن مصالحهم، وبما يعكس الثقة المتبادلة بين المنظمة والمجتمع لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة. في حين أشار (جاد الرب، 2010) أنه على الإدارة وهي تتخذ قراراتها المختلفة أن تراعى التأثيرات الإيجابية والسلبية لهذه القرارات على كافة الأطراف التي تعمل وتتعامل معها وتحاول جاهدة زيادة التأثيرات الإيجابية بما يخدم جميع الأطراف وبما لا يتعارض مع أهداف المنظمة.

كما عرفها (Khasharmeh and Desoky, 2013) على أنها الوسائل التي من خلالها تحسن الشركات صورتها وتحفظ بقدرتها على الإستمرار، وأشار الى أن الشركات تشارك بأنشطة عديدة منها الحفاظ على البيئة ورعاية الباحثين و تحسين جودة المنتجات. في حين تم تعريفها من قبل (Bursa Malaysia, 2008) على أنها ممارسات الأعمال الشفافة التي تبني على القيم الأخلاقية وإحترام المجتمع، العاملين، البيئة، حملة الأسهم، وياقي أصحاب المصالح.

ويلاحظ الباحث على هذه المفاهيم للمسئولية الإجتماعية أن القاسم المشترك بين أكثريتها هي أنها مفهوم يمكن للشركات من خلاله أن تدمج النواحي الإجتماعية والبيئية في عملياتها التشغيلية وفي تفاعلاتها مع أصحاب المصلحة في تتبع إقتصاديات المنشأة، بقصد تحسين سمعتها وصورتها في المجتمع.

وتحقق المسئولية المجتمعية للشركات عدة مزايا (Khasharmeh and Desoky, 2013، المغرب وفؤاد، 2008، عيسى، 2010) منها:

- أنها تحقق التقارب بين الشركة وكافة الأطراف ذات العلاقة بأداء الشركة، إذ أن الجهود التي تبذلها الشركة لصالح مجموعة مستهدفة معينة في المجتمع كالمساهمين في الشركة مثلا، قد تضر بمصالح مجموعات أخرى، والعكس فإن تحقيق التوازن الدائم بين جميع المصالح يعد جزءا مهما من المسئولية الاجتماعية لتحقيق العدالة بين الفئات المختلفة.
- إن المسئولية الاجتماعية للشركات تعطي قيمة مضافة للمساهمين وتجعلهم أكثر ثقة في الشركة نتيجة للسياسات الاجتماعية التي تطبقها تجاه العاملين والمجتمع، إذ أنه كلما تحسنت نظرة الآخرين للشركة كان هذا أفضل بالنسبة لها.
- إن زيادة التكاليف الناتجة عن القيام بالمسئولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة تستطيع الشركة تعويضها على المدى البعيد عبر مستوى ربحية يفوق تلك التكاليف بعد تمتعها بسمعة جيدة من خلال تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية.
- تحسين سمعة الشركة في الأوساط المالية والتجارية بين الموردين والعملاء وأفراد المجتمع.
- تسهيل الحصول على الإئتمان المصرفي خاصة في ضوء إستحداث بعض المؤشرات التي تؤثر على القرار الإئتماني للبنوك.
- تحسين الأداء المالي للشركة نتيجة زيادة الانتاجية وتحسين نوعية المنتج وبالتالي ارتفاع حجم المبيعات بسبب تقليل تكاليف التشغيل وولاء العاملين بالشركة، وتفضيل العملاء والمستهلكين لمنتجات وخدمات الشركة.
- زيادة قدرة الشركة على الاحتفاظ بموظفيها الأكفاء مما يساعد في جذب المستثمرين.

3. الأنشطة الاجتماعية للشركة تجاه المجتمع:

يتمثل هذا النوع من الأنشطة في الخدمات التي تقدم النفع العام لأفراد المجتمع، والمشاركة مع الحكومة في تقديم تلك الأنشطة بغرض القضاء على المشكلات الاجتماعية وهذا سوف يخلق مناخا جاذبا للاستثمار ويوفر الاستقرار الإجتماعي لفئات الشعب.

4. أنشطة الشركة للحفاظ على البيئة:

رغم وجود وزارة للبيئة في مصر خاصة بحماية البيئة، إلا أنه يقع على عاتق الشركات جزء كبير من المسؤولية في هذا المجال يشمل منع التلوث ودرء الأضرار بالبيئة الصادرة عن الإشعاعات نتيجة عمليات الإنتاج أو تلوث المياه وتجريف الأراضي بسبب مقالب النفايات وغيرها من مصادر التلوث، وحيث أن الاهتمام بالصناعة النظيفة بيئيا سيؤدي ذلك إلى القضاء على المشكلات البيئية المجتمعية التي يعاني منها معظم أفراد الشعب، فإنه يجب على الشركات الصناعية أن تراعي الحفاظ على البيئة ومنع التلوث والتوازن بين التكلفة الاجتماعية للإنتاج وتكاليف التحكم والرقابة وبين المنافع الاجتماعية له، وكذلك عملية تدوير واسترجاع بعض المواد ثم تسويقها.

4/2 الأداء البيئي

1/4/2 مفهوم الأداء البيئي

البيئة في أبسط تعريف لها هي كل ما يحيط بالإنسان، أي الإطار الذي يمارس فيه الإنسان حياته وأنشطته المختلفة (نور، 2002)، وعادة ما يقال أن الشركات في الدول النامية تفتقر الى الحافز للإستثمار في مكافحة التلوث بسبب ضعف الرقابة وضعف إنفاذ القوانين البيئية. ويفترض هذا الإدعاء ان القوانين البيئية Environmental regulations هي الوحيدة التي يمكنها معاقبة الشركات التي لم تبذل مجهود لمكافحة التلوث ومكافحة الشركات التي لديها أداء بيئي جيد. إلا أن هذا الافتراض يتجاهل إمكانية الإستجابة العكسية للإعلان عن معلومات بيئية سلبية تخص شركات بعينها (Dasgupta et al, 1997).

وقد عنيت الكثير من الشركات بالحد من الأثار البيئية الناتجة عن ممارسة أنشطتها من خلال تبني نظم الإدارة البيئية Environmental Management systems، والتي ينظر إليها على أنها

جرء من نظام إدارة المنشأة يستخدم لتطوير وتنفيذ سياستها وإدارة شئونها البيئية (ISO 14050,2009).

ويهدف نظام الإدارة البيئية إلى زيادة الإهتمامات البيئية فى كافة جوانب العملية الإدارية لمنظمات الأعمال مشددا على أهمية تحمل كل فرد فى المنظمة المسئولية تجاه البيئة والمجتمع عن طريق توفير إطار عمل تكون فيه الأهداف البيئية إحدى المدخلات الرئيسية لعملية إتخاذ القرارات (Yarnell, 1999)، كما يهدف إلى مساعدة الشركات فى إنجاز عملياتها فى ضوء الأهداف المحددة بما فى ذلك التوافق مع القوانين وإدارة المخاطر البيئية (Callagher et al, 1999) ويعرف الأداء البيئى على أنه النتائج المقيسة لإدارة شركة ما لشئونها البيئية (ISO 14050,2009)، كما عرفه (السقا، 1999) بمدى وفاء الشركات بالإلتزامات البيئية التى تحددها القوانين والأنظمة والسياسات البيئية للحفاظ على البيئة ومواردها من التلوث وتحقيق الإستخدام الكفاء للموارد، والإستخدام النظيف للطاقة وإنتاج منتجات صديقة للبيئة. كما ينظر إلى تقييم الأداء البيئى الإدارة بخصوص الأداء البيئى للمنظمة و إختيار المؤشرات وجمع وتحليل البيانات وفقا لمقاييس الأداء البيئى.

2/4/2 مزايا الإهتمام بالأداء البيئى

يمكن أن تحقق الشركات العديد من المزايا جراء الإهتمام بالأداء البيئى ، لعل أهمها مايلى (Melnyk et al. 2003; Poksinska et al. 2003; Tan, 2005; Dunk, 2002):

- تحسين جودة عمليات التشغيل (Green operation) بما ينعكس على تقليل الفاقد وتخفيض إستهلاك الطاقة وهو الأمر الذى يؤدى إلى زيادة ربحية المنشأة من خلال تمكينها من تحقيق ميزة تنافسية مبنية على أساس ريادة التكلفة .
- زيادة الحصة السوقية للشركات كنتيجة لتلبية احتياجات معينة للعملاء بمنتجات صديقة للبيئة تلقى قبولاً أكثر من مثيلاتها الغير صديقة للبيئة.
- تحسين الصورة العامة للمنشأة .
- تمكين المنشأة من إقتناص العديد من الفرص الخارجية مثل تحمل تكلفة أقل لرأس المال ومعدل تأمين أقل، وتحقيق منافع إجتماعية هامة مثل المحافظة على الصحة العامة للمجتمع.

ويمكن للمنشآت تحسين مركزها التنافسي وتخفيض الأثار السلبية البيئية بإختيار وتطبيق أفضل الإستراتيجيات البيئية والمتمثلة في (عبد الدايم، 2003):

أ. استراتيجية تركز على عمليات التشغيل:

يرى مؤيدو هذه الإستراتيجية أن بناء ميزة تنافسية على أساس ريادة التكلفة يمكن أن يتحقق من تطبيق أفضل الممارسات التي تركز على العملية التشغيلية للمنشأة، وتتضمن هذه الممارسات إعادة تصميم عمليات الإنتاج لتكون أقل تلوثا للبيئة، أو إستبدال عناصر المدخلات بأخرى أقل تلوثا، أو إعادة التدوير، أو إبتكار عمليات أقل تلوثا. وتعمل هذه الممارسات على خفض تكلفة الإنتاج بزيادة كفاءة عمليات التشغيل وخفض تكاليف المدخلات وتكاليف التخلص من المخلفات.

ب. استراتيجية تركز على خصائص وأسواق المنتج

تتضمن هذه الإستراتيجية قيام المنشأة بإعادة تصميم المنتج ومواد التعبئة والتغليف في أشكال تتسق مع المتطلبات البيئية بدرجة كبيرة

ج. الإستراتيجية الشاملة

تعتمد هذه الإستراتيجية على مدخل تحليل دورة حياة المنتج من بداية التصميم إلى التصنيع ثم الإستخدام و الإستبعاد، و تقوم بدمج الإستراتيجيتين السابقتين معا

3/4/2 مؤشرات الأداء البيئي

تقدم مؤشرات الأداء البيئي للمدير البيئي والإدارة العليا المعلومات اللازمة من البيانات البيئية المتنوعة، بحيث تمكن صناع القرار من إلقاء نظرة سريعة وشاملة على التقدم في حماية البيئة وتوجيه النظر للمشاكل الواجب مجابتهها.

وتكمن قوة مؤشرات الأداء البيئي في قدرتها على القياس الكمي للتطورات في حماية البيئة وإمكانية إستخدامها كمقياس مرجعي Benchmark على مدار الزمن. ويمكن تصنيف مؤشرات قياس الأداء البيئي إلى المجموعات التالية (عبد الفتاح وآخرون، 2004):

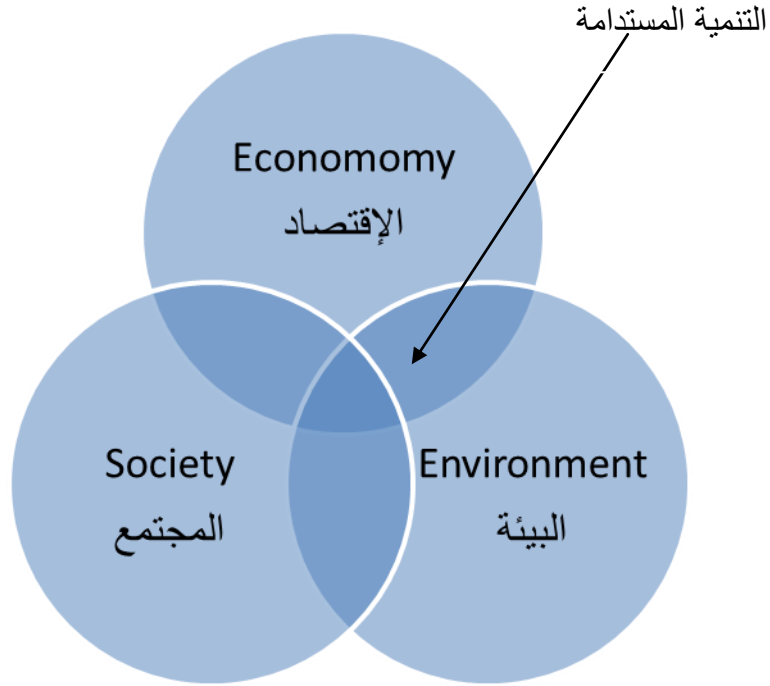
- مؤشرات فنية: هي تلك المؤشرات التي يمكن إستخدامها في قياس مدى تجاوز المعدلات الفنية الفعلية لعناصر التلوث الناتج عن أنشطة الوحدة الإقتصادية للمعدلات الفنية المسموح بها.

- مؤشرات الكفاية البيئية: هي تلك المؤشرات المختلفة التي تقيس حسن استخدام مدخلات الوحدة الاقتصادية فى تحقيق مخرجاتها مع الحفاظ على البيئة فى مجالات استنفاد الموارد المتجددة وغير المتجددة وتآكل طبقة الأوزون والإحتباس الحرارى.
- مؤشرات محاسبية: هي تلك المؤشرات التي تقيس أثر الأنشطة البيئية على أداء الوحدة الاقتصادية فى مجالات الإنتاج والمبيعات والربحية وكفاءة الهياكل المالية والإستثمارات البيئية.
- المؤشرات الإجتماعية: هي تلك المؤشرات التي تقيس أثر الأنشطة البيئية للوحدة الاقتصادية على تعظيم القيمة المضافة للمجتمع، وإيجاد فرص عمل وتقليل معدل دوران العمالة.
- مؤشرات الأداء الاقتصادى: هي تلك المؤشرات التي تقيس فعالية الأدوات الاقتصادية مثل الحوافز الضريبية والإعانات الحكومية فى تحقيق الأهداف البيئية على مستوى الوحدة الاقتصادية.

ولعل النظرة الفاحصة لأبعاد مؤشر مسؤولية الشركات تبين مايلى:

1. تقارب المكونات الثلاث لمؤشر مسؤولية الشركات حيث يسعى كل منهم الى تحديد المسؤوليات الخاصة بإدارة الشركات تجاه أصحاب المصالح وكافة الأطراف ذات العلاقة، محاولة تحقيق توافق فى الأهداف والمصالح بينهم دون أن يحقق أحدهم مصلحته الخاصة على حساب أى طرف آخر.
2. تداخل مكونى الأداء البيئى والمسئولية المجتمعية للشركات حيث يمثل الأداء البيئى البعد الرابع من أبعاد المسئولية المجتمعية وبالتالي تعد المسئولية المجتمعية مفهوماً أوسع واشمل من مفهوم الأداء البيئى.
3. تعمل المكونات الثلاث منفردة أو مجتمعة على تحسين صورة الشركات وزيادة درجة تنافسيتها وتحسين أدائها المالى وإضفاء الثقة على ما تفصح عنه من معلومات سواء كانت إلزامية أو إختيارية
4. تتفق المكونات الثلاث إلى حد كبير مع مفهوم التنمية المستدامة والتي تعرف على أنها الممارسات التي تحقق إحتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بمتطلبات الأجيال المستقبلية والتي تتحقق من خلال الموازنة بين ثلاث أبعاد هي البعد الإقتصادى والمجتمعى والبيئى، كما يتضح من الشكل رقم (2).

شكل رقم (2) الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة



كما أنها تتفق مع منهج التقرير الذي تتبناه بعض الشركات والمعروف بـ Triple – TBL Bottom line والذي يقيس الأداء المالي والأداء الإجتماعي والبيئي.

5. يمكن تفسير تبني الشركات لأبعاد مؤشر مسؤولية الشركات وفقا لمنظوري نظرية المحاسبة الوضعية Positive accounting theory كما يلي:

- منظور الكفاءة Efficiency perspective : حيث يمكن النظر الى تبني الشركات لأبعاد المؤشر إيماناً منها بأهمية الأبعاد الثلاث و إدراكاً بالمزايا المترتبة عليها ومحاولة الإستفادة منها لتعظيم قيمة الشركة.
- منظور الإنتهازية Opportunistic perspective: حيث يمكن النظر الى تبني الشركات لأبعاد المؤشر كمحاولة لإخفاء بعض الممارسات التي قد تضر أصحاب المصالح، فيكون تبني أبعاد المؤشر محاولة لتوصيل صورة جيدة تخفي الوجه الحقيقي للشركة.

ثالثاً: الدراسات السابقة وتطوير فرضيات الدراسة

يتناول الباحث في هذا القسم بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة على أن يستعين بها أو غيرها عند تطوير فرضيات الدراسة تلافياً للتكرار وتم تقسيمه إلى:

1/3 الدراسات السابقة.

2/3 تطوير فرضيات الدراسة.

1/3 الدراسات السابقة:

1. دراسة (Wu, Y. X., & Luo, D.H., 2010)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على العوامل المؤثرة في الإفصاح الإجتماعى للشركات ، وإعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 336 مفردة من الشركات المقيدة ببورصة شنجاهاى Shanghai Stock Exchange مع إستبعاد المنشآت المالية وشركات التأمين لعام 2006. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات يتأثر بربحية الشركات والقدرة على النمو (مقاسة بالعائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية، و نصيب السهم من الأرباح) بالإضافة إلى نمو المبيعات والأصول.

2. دراسة (Li, Z., 2006)

هدفت هذه الدراسة الى فحص العلاقة بين مستوى الأداء الإجتماعى والبيئى وقيمة المنشآت. وإعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد لعينة من الشركات مكونة من 521 شركة مع إستبعاد المنشآت المالية من الشركات الصينية عن الفترة 2003 حتى 2005. وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من حجم الشركة و نوع الصناعة و الرفع المالى من العوامل المؤثرة على الأداء الإجتماعى والبيئى ووجود علاقة سالبة بين قيمة المنشأة ومستوى الأداء الإجتماعى والبيئى.

3. دراسة (Khasharmeh & Desoky, 2013)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مستوى الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية للشركات المقيدة ببورصات مجلس التعاون الخليجي و دراسة علاقة خصائص الشركات بمستوى الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية و ما إذا كان هناك إختلاف في الإفصاح بين الشركات في الدول المختلفة داخل المجلس. ولتحقيق هذا الهدف إعتمدت الدراسة على 163 شركة مقيدة ببورصات دول مجلس التعاون الخليجي موزعة كالتالي 10 شركات من البحرين و 44 شركة من السعودية و 42 شركة من الكويت و 28 شركة من عمان و 16 شركة من قطر و 23 شركة من الإمارات. وقد اعتمدت الدراسة على برنامج SPSS لتحليل البيانات باستخدام الإحصاءات الوصفية و تحليل الإنحدار المتعدد بالإضافة الى بعض الإختبارات اللامعلمية منها إختبار مانويتنى Mann-Whitney.

وقد أوضحت نتائج الدراسة :

- 24.5% من عينة الدراسة حصلت على 50% او أكثر من مؤشر الإفصاح، أن الشركات الصناعية تفصح عن المسؤولية المجتمعية بشكل أكبر من الشركات غير الصناعية.
- وجود علاقة بين كل من نوع الصناعة و حجم الشركة و مخاطر الشركة والإفصاح عن المسؤولية المجتمعية.
- وجود إختلافات معنوية بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية بين الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي.

4. دراسة (Al – Ahubiri et al. 2012)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على محددات المسؤولية المجتمعية للشركات الأردنية، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 60 شركة صناعية مقيدة ببورصة عمان للفترة ما بين 2006 حتى 2010 . واعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل الإنحدار لمعرفة علاقة المتغيرات المستقلة (نمو الأصول - توزيعات الأرباح - حجم الشركة - عمر الشركة - هيكل الملكية - المديونية) بالمتغير التابع (المسؤولية المجتمعية للشركات).
وقد توصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة موجبة بين كل من نمو الاصول وحجم الشركة و عمر الشركة و المسؤولية المجتمعية للشركات.
- وجود علاقة سالبة بين المديونية و المسؤولية المجتمعية للشركات .
- عدم وجود علاقة معنوية بين باقى المتغيرات المستقلة (توزيعات الأرباح - هيكل الملكية) و المسؤولية المجتمعية للشركات.

5. دراسة (Juhmani, 2014)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على تأثير كل من حجم الشركة، و الربحية، و الرافعة المالية، و عمر الشركة، و حجم مكتب المراجعة على مستوى الإفصاح عن معلومات المسؤولية البيئية والمجتمعية. وتم الاعتماد على عينة مكونة من 33 شركة مساهمة بحرينية وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار توصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة موجبة بين كل من الرافعة المالية و حجم مكتب المراجعة و الإفصاح عن معلومات المسؤولية البيئية والمجتمعية.
- عدم وجود علاقة بين باقى متغيرات الدراسة و الإفصاح عن معلومات المسؤولية البيئية والمجتمعية.

6. دراسة (Hussainey et al., 2011)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية للشركات فى البيئة المصرية ، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 111 شركة مساهمة مصرية موزعة على 13 قطاع وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار توصلت الدراسة إلى:

- ربحية الشركات هى المحرك الرئيس للشركات المساهمة المصرية للإفصاح عن المسؤولية المجتمعية.
- عدم وجود علاقة بين كل من هيكل الملكية و حجم الشركة و السيولة و المديونية و الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية للشركات المساهمة المصرية.

7. دراسة (Rouf Md. A., 2011)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على علاقة خصائص الشركات بالإفصاح عن المسؤولية المجتمعية بالهند، وقد إعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 93 شركة مقيدة دكا Dhaka Stock Exchange موزعة على 7 قطاعات. و بإستخدام أسلوب تحليل الإنحدار توصلت الدراسة الى وجود علاقة سالبة بين حجم الشركة والإفصاح عن المسؤولية المجتمعية.

يلاحظ الباحث على ما تم عرضه من دراسات مايلي:

- إهتمام هذه الدراسات بمحددات الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية دون التعرض بصورة واضحة للإدراج بمؤشر مسؤولية الشركات من عدمه، ويبرر الباحث ذلك لحدائة المؤشر، فجمهورية مصر العربية هي الدولة الثانية بعد الهند فى إطلاق المؤشر.
- إستخدام متغيرات عديدة منها حجم الشركة ، والرافعة المالية، وتركز الملكية، والسيولة ، والمديونية، و الربحية، ، و عمر الشركة، و حجم مكتب المراجعة وإستخدام منهجيات مختلفة توصلت هذه الدراسات إلى نتائج مختلطة.
- تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث معرفة علاقة خصائص الشركات بالمعلومات المتوفرة عن الأداء البيئى والمسؤولية المجتمعية والحوكمة ،وتختلف فى طريقة قياس المتغيرات التابعة حيث يؤخذ الإدراج فى مؤشر مسؤولية الشركات من عدمه كمقياس لإلتزام الشركة بالمتغيرات الثلاث (الأداء البيئى والمسؤولية المجتمعية والحوكمة)

2/3 تطوير فرضيات الدراسة

نوع الصناعة:

تشير النتائج التي توصلت إليها دراسة كل من (Sturdivant and Ginter, 1977) إلى ضرورة مراعاة نوع الصناعة عند دراسة المسؤولية المجتمعية للشركات، ذلك لأن بعض الشركات قد يكون لديها مسؤولية إجتماعية بسبب طبيعة أنشطتها. كما قد يرجع إختلاف مستويات الإنفاق على الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية إلى الضغط الذى قد يمارسه أصحاب المصالح على الشركات و التشريعات المفروضة على بعض الشركات (D. Patten, 1991).

وقد توصلت العديد من الدراسات (Branco & Rodrigues, 2008; Cowen Linda & Scott, 1987; Gray, 2002; Newson & Deegan, 2002; Parsa & Deng, 2008; Wanderley, Lucian, Farache, & de Sousa Filho, 2008) إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية ونوع الصناعة، ويتوقع الباحث أن تمتد هذه العلاقة بين نوع الصناعة والإدراج بمؤشر مسؤولية الشركات.

مما سبق يمكن صياغة الفرض التالي:

"من المتوقع أن توجد علاقة بين نوع الصناعة والإدراج بمؤشر مسؤولية الشركات "

تصنيف مكتب المراجعة

إهتمت العديد من الدراسات بعلاقة نوع مكتب المراجعة - من الأربعة الكبار أم لا- و الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية، حيث توصل كل من (Samah and Dahawy, 2011; Aly et al. 201) إلى عدم وجود علاقة بين نوع مكتب المراجعة والإفصاح عن المسؤولية المجتمعية، في حين توصل (Samah and Dahawy, 2010) إلى وجود علاقة موجبة بينهما.

وقد أشار Choi (1998) إلى أن أحد أهم مسؤوليات المراجع هو توصية عملائه بالإفصاح عن المعلومات البيئية والمجتمعية لأصحاب المصالح، ويتوقع الباحث أن يمتد تأثير مكتب المراجعة على عملائه في الإفصاح على معلومات المسؤولية المجتمعية إلى الإدراج في مؤشر مسؤولية الشركات.

مما سبق يمكن صياغة الفرض التالي:

"من المتوقع أن توجد علاقة بين نوع مكتب المراجعة والإدراج بمؤشر مسؤولية الشركات "

حجم الشركة

عادة ما يتخذ حجم الشركة كمؤشر للتكاليف السياسية الناجمة عن التدخل الحكومي مثل فرض ضرائب جديدة أو فرض أسعار جبرية، تلك التكاليف عادة ما تخضع لها الشركات كبيرة الحجم التي تحقق أرباح مرتفعة. لذا فإن الشركات كبيرة الحجم تكون مستعدة للإنفاق على المسؤولية المجتمعية

والإفصاح عنها محاولة تحسين صورتها لدى أصحاب المصالح لتجنب تلك التكاليف على خلاف مثيلاتها صغيرة الحجم التي ينخفض الأنتباه الموجه لها من قبل المجتمع (Deegan, 2009).

وقد إهتمت العديد من الدراسات المحاسبية بعلاقة حجم الشركة بالإفصاح عن المسؤولية المجتمعية وتوصلت إلى نتائج مختلطة، حيث توصل كل من (Adams et al., 1998; Deegan) إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة والإفصاح عن المسؤولية المجتمعية، حيث تفصح الشركات كبيرة الحجم عن المسؤولية المجتمعية أكثر من مثيلاتها صغيرة الحجم. فى حين توصل (Aly et al;) إلى عدم وجود علاقة بين حجم الشركة والإفصاح الإختياري بصفة عامة متضمناً الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية. ويتوقع الباحث أن تنسم الشركات المدرجة بمؤشر مسؤولية الشركات بكونها أكبر الحجم مقارنة بالشركات غير المدرجة بالمؤشر.

مما سبق يمكن صياغة الفرض التالي:

"من المتوقع أن توجد علاقة بين حجم الشركة والإدراج بمؤشر مسؤولية الشركات "

المديونية

تشير النظرية الوضعية فى المحاسبة Poaitive accounting theory إلى أنه مع ارتفاع نسبة المديونية إلى حقوق الملكية تقترب الشركة من خرق عقود المديونية مما قد يعرضها لتكاليف عدم الإلتزام بتلك العقود مثل السداد المبكر أو رفع معدل الفائدة، كما قد تتطوى تلك العقود على إشتراطات بيئية يجب أن تلتزم بها الشركة المقترضة، علاوة على قروض الإلتزام البيئى التى قد تحصل عليها الشركة لمعاونتها على الإلتزام بالإشتراطات البيئية.

وقد أشارت إحدى الدراسات (Jensen and Meckling, 1976) إلى أنه مع ارتفاع نسب المديونية تميل الشركات الى التوسع فى الإفصاح الإختياري - الذى يتضمن الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية-. وقد توصل كل من (Brammer and Pavelin, 2008 ; Purushothaman et al) إلى وجود علاقة سالبة بين نسبة المديونية والإفصاح عن المسؤولية المجتمعية. فى حين

توصل (Reverte, 2009) إلى عدم وجود علاقة بين نسبة المديونية والإفصاح عن المسؤولية المجتمعية.

ويتوقع الباحث أن تختلف نسب المديونية في الشركات المدرجة بمؤشر مسؤولية الشركات عن مثيلاتها في الشركات الغير مدرجة.

مما سبق يمكن صياغة الفرض التالي:

"من المتوقع أن توجد علاقة بين نسبة المديونية والإدراج بمؤشر مسؤولية الشركات "

الربحية

كما تم الإشارة مسبقاً فإن الشركات كبيرة الحجم التي تحقق أرباحاً مرتفعة تكون مستعدة للإنفاق على المسؤولية المجتمعية لتجنب التكاليف السياسية. كما أشار Belkaoui and Karpik (1989) إلى أن المديرين الذين يمتلكوا المعرفة لجعل شركاتهم أكثر ربحية يمتلكون أيضاً المعرفة والفهم للمسؤولية المجتمعية ، وأشار (Giner, 1997) أن الشركات الأكثر ربحية تميل إلى الإفصاح على المسؤولية المجتمعية بصورة إختيارية ضماناً للإستمرارية في تحقيق الأرباح.

وقد توصلت بعض الدراسات (Belkaoui and Karpik; Cowen et al., 1987; Ismail) إلى وجود علاقة موجبة بين الربحية والإفصاح عن المسؤولية المجتمعية، في حين لم تؤيد دراسات أخرى تلك العلاقة الموجبة (Brammer and Pavelin, 2008; Garcia-Ayuso and Larrinaga, 2003; Moneva and) (Llena, 1996; Roberts, 1992). ويتوقع الباحث أن تزيد الربحية في الشركات المدرجة بمؤشر مسؤولية الشركات عن مثيلاتها غير المدرجة

مما سبق يمكن صياغة الفرض التالي:

"من المتوقع أن توجد علاقة بين الربحية والإدراج بمؤشر مسؤولية الشركات "

تركز الملكية

تتميز العديد من الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية بتركز الملكية، بالتالي فإن مشاكل الوكالة الناتجة عن فصل الملكية عن الإدارة قد تكون أقل مما هي عليه في الشركات الأخرى حيث

هيكل الملكية أكثر تنوعاً (Afify, 2009).

وقد أكد (Archambault, 2003) أنه في حالة إمتلاك عدد قليل من المساهمين لنسبة كبيرة من أسهم الشركة فإن لديهم الفرصة للحصول على المعلومات الخاصة التي يحتاجونها. لذا فإن الشركات التي تتميز بتركز الملكية لن يكون لديها الحافز للإفصاح عن أو الإنفاق على المسؤولية المجتمعية.

وقد توصل (Secci, 2005) إلى أن الشركات التي تسيطر عليها الحكومة الإيطالية تفصح عن المسؤولية المجتمعية بصورة أقل من الشركات الأخرى. في حين توصل (Elsayed and Hoque, 2010) إلى أن الملكية الحكومية فقط ترتبط بعلاقة عكسية مع الإفصاح الإختياري في حين لم توجد علاقة للملكية المؤسسية أو المتركزة على الإفصاح الإختياري. مما يدفع الباحث الى توقع أن تكون الشركات المدرجة بمؤشر مسؤولية الشركات أقل تركزاً للملكية من مثيلاتها غير المدرجة. مما سبق يمكن صياغة الفرض التالي:

"من المتوقع أن توجد علاقة بين تركز الملكية والإدراج بمؤشر مسؤولية الشركات "

رابعاً: الدراسة الإمبريقية:

1/4 مجتمع وعينة البحث

يشتمل مجتمع البحث على جميع شركات المساهمة المصرية المقيدة في البورصة، وقد استخدمت الدراسة عينة مكونة من 60 شركة روعى فيها أن تحوى 30 شركة مدرجة بالمؤشر بالإضافة إلى 30 شركة غير مدرجة كما هو موضح بالجدول رقم (2).

جدول رقم (2) عينة الدراسة

م	اسم الشركة (غير مدرجة)	م	اسم الشركة (مدرجة بمؤشر مسؤولية الشركات)	م
1	شركة مصر لخدمات التليفون المحمول (موبينيل)	31	الدلتا للسكر	
2	أوراسكوم للإنشاء والصناعة	32	القاهرة للدواجن	
3	الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس)	33	المصرية للاغذية- بسكو مصر	
4	المصرية للاتصالات	34	السويس للاسمنت	
5	البنك التجارى الدولى	35	العزللسيراميك والبورسلين- الجوهرة	
6	ليسكو مصر	36	الإسكندرية للاسمنت- بورتلاند	
7	مجموعة طلعت مصطفى القابضة	37	العربية للخزف- اراسكو	
8	أوراسكوم تليكوم القابضة	38	العالمية للإستثمار والتنمية	
9	حديد عز	39	نماء للتنمية والإستثمار العقارى	
10	راية القابضة	40	النصر لصناعة المحولات- الماكو	
11	المجموعة المالية هيرمس	41	الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع	
12	جى بى أوتو	42	مينا فارم للدوية والصناعات الكيماوية	
13	مصر الجديدة للإسكان والتعمير	43	المصرية الدولية للصناعات الدوائية- ايبيكو	
14	السويدى للكבלات	44	النيل للدوية والصناعات الكيماوية	
15	سيدى كرير للبتروكيماويات	45	جلاكسو سميث كلاين	
16	بنك التعمير والإسكان	46	المهن الطبية للدوية	
17	القابضة المصرية الكويتية	47	الإسكندرية للدوية والصناعات الكيماوية	
18	المصريين فى الخارج للإسكان	48	جولدن بيراميدز بلازا	

		والتعمير	
19	بى تك	اوراسكوم للفنادق والتنمية	49
20	مصر للصناعات الكيماوية	الجزيرة للفنادق والسياحة	50
21	الأهلى للتنمية والإستثمار	المصرية للمشروعات السياحية العالمية	51
22	مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة	مصر الوطنية للصلب - عتاقة	52
23	الأهرام للطباعة والتغليف	مصر للالومنيوم	53
24	السادس من أكتوبر للتنمية والإستثمار	الالومنيوم العربية	54
25	الغربية الإسلامية للإنشاء والتعمير	العامة لصناعة الورق - راكتا	55
26	بالم هيلز	الشرقية للدخان	56
27	مدينة نصر للإسكان والتعمير	اوليمبك جروب للإستثمارات	57
28	النعيم القابضة	النساجون الشرقيون للسجاد	58
29	المصرية للحديد والصلب	ابو قير للاسمدة والصباغات الكيماوية	59
30	مينا للسياحة والإستثمار العقارى	اسيوط الإسلامية الوطنية للتجارة	60

2/4 دراسة مدي وجود فروق ذات دلالة احصائية حسب المتغير التابع (مدرج - غير مدرج) وفقا لمتغيرات الدراسة المختلفة باستخدام اختبار T :

يوضح الجدول رقم (3) نتيجة التحليل الإحصائي لإختبار معنوية الفرق بين متوسطين عينتين مستقلتين وفقاً للمتغيرات المرتبطة بفرضيات الدراسة المختلفة بإستخدام إختبار (Test) T والذي يتناسب مع طبيعة بيانات الدراسة.

جدول (3) النتائج الإحصائية لإختبار معنوية الفرق بين عيني الدراسة وفقاً لمتغيرات الدراسة المختلفة

الفرق	معنوية الاختبار Sig.	قيمة اختبار T	المتوسط		متغيرات الدراسة (الكمية)
			غير مدرجة بمؤشر مسؤولية الشركات	مدرجة بمؤشر مسؤولية الشركات	
معنوية	0,004	3,001	20,37	21,99	حجم الشركة
غير معنوية	0,717	0,364	0,3443	0,3205	نسبة المديونية
معنوية عند مستوي معنوية 10%	0,060	1,922	0,0995	0,0571	العائد علي الاصول
معنوية	0,000	3,920	0,7889	0,578	تركز الملكية

يتضح من نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين (مدرجة - غير مدرجة) والتي يعرضها جدول (رقم 3) مايلي:

- أن هناك فروق ذات دلالة معنوية بالنسبة لحجم الشركات بين الشركات المدرجة والشركات غير المدرجة بمؤشر مسؤولية الشركات وذلك عند مستوي معنوية 1% حيث بلغت معنوية الاختبار Sig (0,004).

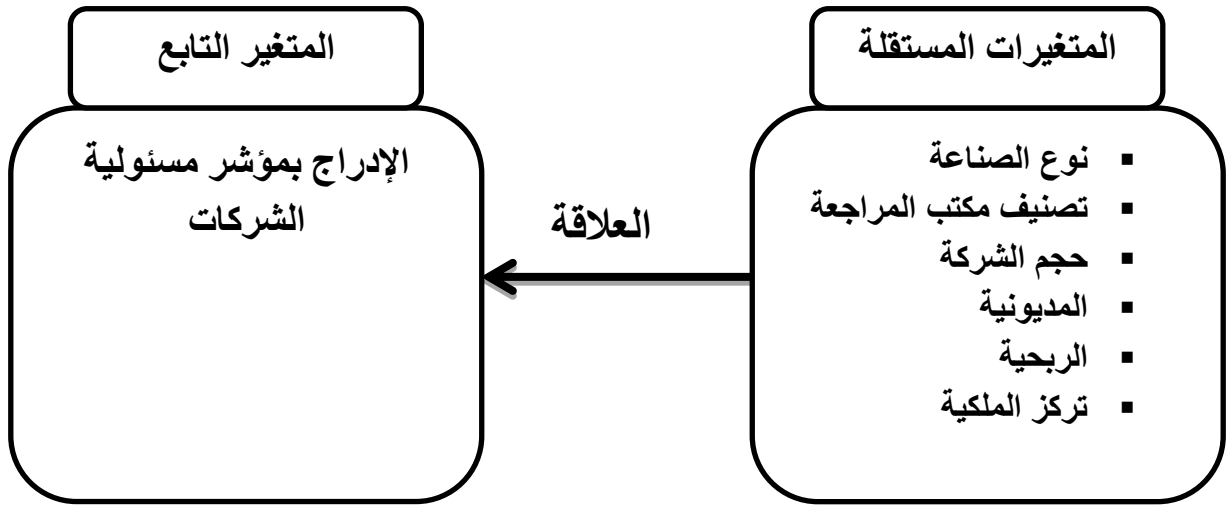
- أنه لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بالنسبة لنسبة المديونية للشركات المدرجة والشركات غير المدرجة بمؤشر مسؤولية الشركات حيث بلغت معنوية الإختبار Sig (0,717).

- أن هناك فروق ذات دلالة معنوية بالنسبة للعائد علي الأصول بين الشركات المدرجة والشركات غير المدرجة بمؤشر مسؤولية الشركات وذلك عند مستوي معنوية 10% حيث بلغت معنوية الاختبار Sig (0,060).

- أن هناك فروق ذات دلالة معنوية بالنسبة لتركز الملكية بين الشركات المدرجة والشركات غير المدرجة بمؤشر مسؤولية الشركات وذلك عند مستوي معنوية 10% حيث بلغت معنوية الاختبار Sig (0,000).

3/4 النموذج الإحصائي المستخدم فى الدراسة

يعتمد الباحث لتحقيق هدف البحث فى إختبار فروض البحث على نموذج الإنحدار اللوجيستى ثنائى المتغيرات Binary Logistic regression الذى يبنى على أن تكون قيم المتغير التابع غير متصلة تأخذ القيمة (صفر) و (واحد).



شكل رقم (3) إطار متغيرات الدراسة

1/3/4 صياغة نموذج الدراسة :

تتخذ دالة الإنحدار اللوجيستى ثنائى المتغيرات Binary Logistic Regression والتى يكون فيها الإدراج بمؤشر مسئولية الشركات دالة فى مجموعة متغيرات مستقلة مقترحة الشكل التالى:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + \xi$$

حيث:

المتغير التابع:

الإدراج بمؤشر مسئولية الشركات (Y): متغير وهمى يأخذ القيمة (واحد) إذا كانت الشركة مقيدة بمؤشر مسئولية الشركات و (صفر) بخلاف ذلك

المتغيرات المستقلة:

يوضح الجدول رقم (4) وصفاً للمتغيرات المستقلة لنموذج الانحدار اللوجستي تتائي المتغيرات.

جدول رقم (4) التعريفات الإجرائية للمتغيرات المستقلة للدراسة

المتغيرات المستقلة	الرمز	التعريف الإجرائي
نوع الصناعة	X ₁	متغير وهمي يأخذ (0) إذا ما كانت مفردة العينة تمثل منشأة مالية، و(1) بخلاف ذلك.
تصنيف مكتب المراجعة	X ₂	متغير وهمي يأخذ (1) إذا كان المراجع الخارجي أحد الأربعة الكبار (Big 4)، و(0) بخلاف ذلك.
حجم الشركة	X ₃	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية العام.
المديونية	X ₄	ويتم قياسه بنسبة إجمالي الإلتزامات إلى إجمالي الأصول.
الربحية	X ₅	معدل العائد على الأصول مقاساً بنسبة العائد إلى إجمالي الأصول للسنة t
تركز الملكية	X ₆	نسبة ما يمتلكه أكبر خمسة من حاملي أسهم الشركة إلى إجمالي عدد أسهم الشركة.

2/3/4 قياس جودة نموذج الانحدار المستخدم في الدراسة:

يوضح الجدول رقم (5) مدى جودة نموذج الانحدار المستخدم في الدراسة باستخدام

"Omnibus Test of Model Coefficients"

جدول (5) جودة نموذج الانحدار

"Omnibus Test of Model Coefficients"

Chi-square	DF	Sig.
27.312	6	0.000

يتضح من النتائج التي يعرضها جدول رقم (5) أن قيمة مستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من

0.05 وهذا يعني أن النموذج المستخدم جيد.

3/3/4 نموذج الانحدار المقدر

أسفرت نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الإنحدار اللوجيستي ثنائي المتغيرات عن نموذج الإنحدار المقدر التالي:

$$Y = 13.756 - 19.876 X_1 + 0.092 X_2 + 0.476 X_3 - 1.484 X_4 - 4.811 X_5 - 4.551 X_6$$

4/3/4 القدرة التفسيرية للنموذج

يتم الحكم على القدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار من خلال معامل التحديد (R-square) وذلك عند درجة ثقة 95%، وبالرجوع إلى جدول رقم (6) الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد كالتالي:

جدول (6) معامل R²

Model Summary

R-square	0.448
----------	-------

يتضح من الجدول رقم (6) أن R-square = 0.448 وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة (نوع الصناعة ، و تصنيف مكتب المراجعة، حجم الشركة، المديونية ، الربحية و تركيز الملكية) تفسر 44.8% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الإدراج بمؤشر مسئولية الشركات) في حين نجد أن 55.2% من التغير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى .

5/3/4 درجة التصنيف للنموذج

يوضح الجدول رقم (7) درجة التصنيف للنموذج كما يلي:

جدول رقم (7) درجة التصنيف للنموذج

Observed	Predicted		Percentage correct
	الإدراج بمؤشر مسئولية الشركات		
	غير مدرج بالمؤشر	مدرج بالمؤشر	
غير مدرج بالمؤشر	23	7	76.7
مدرج بالمؤشر	9	21	70.0
Over all percentage			73.3

يتضح من جدول (7) بأن النموذج مصنف بدرجة دقة تبلغ 73.3% بمعنى أن 26.7% من التصنيف للنموذج خاطئة.

6/3/4 تقدير معاملات الانحدار

يوضح الجدول رقم (8) نتائج تطبيق تحليل الانحدار اللوجيستي ثنائي المتغيرات على المتغير التابع (الإدراج بمؤشر مسؤولية الشركات).

جدول (8) معاملات ومعنوية دالة الانحدار اللوجيستي

Variables in Equations

معنوية (دلالة) معلمة التغير قيمة (P-) (Value)	تقدير معلمة المتغير	إسم المتغير
غير معنوى	13.756	الحد المطلق
غير معنوى	-19.876	نوع الصناعة
غير معنوى	0.092	تصنيف مكتب المراجعة
معنوى	0.476	حجم الشركة
غير معنوى	-1.484	نسبة المديونية
غير معنوى	-4.811	الربحية (العائد علي الاصول)
معنوى	-4.551	تركز الملكية

يتضح من الجدول رقم (8) أنه بناء على قيمة (P-value) فإن المتغيرات المستقلة المتمثلة في حجم الشركة وتركز الملكية معنوية، حيث أن قيمة (P-value) أقل من 5%. في حين جاءت المتغيرات المستقلة الأخرى نوع الصناعة ، تصنيف مكتب المراجعة، نسبة المديونية، الربحية غير معنوية حيث قيمة (P-value) لهذه المتغيرات أكبر من 5%.

4/4 نتائج إختبار فرضيات الدراسة:

نوع الصناعة:

أشارت نتائج تحليل الانحدار إلى عدم وجود علاقة بين نوع الصناعة كمتغير مستقل والإدراج في مؤشر مسؤولية الشركات كمتغير تابع، حيث بلغت قيمة الدلالة 0.999 ، وتختلف هذه

النتيجة عن ما توصلت اليه بعض الدراسات (Branco & Rodrigues, 2008; Cowen Linda & Scott, 1987; Gray, 2002; Newson & Deegan, 2002; Parsa & Deng, 2008; Wanderley, Lucian, Farache, & de Sousa Filho, 2008) من وجود علاقة معنوية موجبة

بين الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية ونوع الصناعة.

وبذلك لا يمكن للباحث تأييد الفرض القائل بأنه:

"من المتوقع أن توجد علاقة بين نوع الصناعة والإدراج بمؤشر المسؤولية المجتمعية"

تصنيف مكتب المراجعة

أشارت نتائج تحليل الإنحدار إلى عدم وجود علاقة بين تصنيف مكتب المراجعة كمتغير مستقل والإدراج في مؤشر مسؤولية الشركات كمتغير تابع ، حيث بلغت قيمة الدلالة 0.989 ، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه كل من (Aly et al. 2011; Samah and Dahawy, 2011) إلى عدم وجود علاقة بين نوع مكتب المراجعة والإفصاح عن المسؤولية المجتمعية.

وبذلك لا يمكن للباحث تأييد الفرض القائل بأنه:

"من المتوقع أن توجد علاقة بين نوع مكتب المراجعة والإدراج بمؤشر المسؤولية المجتمعية"

حجم الشركة

أشارت نتائج تحليل الإنحدار إلى وجود علاقة بين حجم الشركة كمتغير مستقل والإدراج في مؤشر مسؤولية الشركات كمتغير تابع ، حيث بلغت قيمة الدلالة 0.021 ، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل اليه كل من (Adams et al., 1998; Deegan and Gordon, 1996; Guthrie and Parker, 1989; Hackston and Milne, 1996) إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة والإفصاح عن المسؤولية المجتمعية، حيث تفصح الشركات كبيرة الحجم عن المسؤولية المجتمعية أكثر من مثيلاتها صغيرة الحجم.

وبذلك يمكن للباحث تأييد الفرض القائل بأنه:

"من المتوقع أن توجد علاقة بين حجم الشركة والإدراج بمؤشر المسؤولية المجتمعية"

المديونية

أشارت نتائج تحليل الإنحدار إلى عدم وجود علاقة بين المديونية كمتغير مستقل والإدراج في مؤشر مسؤولية الشركات كمتغير تابع ، حيث بلغت قيمة الدلالة 0.021. وتتفق هذه النتيجة مع ماتوصل اليه (Reverte, 2009) من عدم وجود علاقة بين نسبة المديونية والإفصاح عن المسؤولية المجتمعية.

وبذلك لا يمكن للباحث تأييد الفرض القائل بأنه:

"من المتوقع أن توجد علاقة بين نسبة المديونية والإدراج بمؤشر المسؤولية المجتمعية"

الربحية

أشارت نتائج تحليل الإنحدار إلى عدم وجود علاقة بين الربحية كمتغير مستقل والإدراج في مؤشر مسؤولية الشركات كمتغير تابع، حيث بلغت قيمة الدلالة 0.254. وتتفق هذه النتيجة مع ماتوصل اليه (Brammer and Pavelin, 2008; Garcia-Ayuso and Larrinaga, 2003;) (Moneva and Llena, 1996; Roberts, 1992) من عدم وجود علاقة بين الربحية والإفصاح عن المسؤولية المجتمعية .

وبذلك لا يمكن للباحث تأييد الفرض القائل بأنه:

"من المتوقع أن توجد علاقة بين الربحية والإدراج بمؤشر مسؤولية الشركات "

تركز الملكية

أشارت نتائج تحليل الإنحدار إلى وجود علاقة بين تركيز الملكية كمتغير مستقل والإدراج في مؤشر مسؤولية الشركات كمتغير تابع ، حيث بلغت قيمة الدلالة 0.009. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه (Secci, 2005) في أن الشركات التي تسيطر عليها الحكومة الإيطالية تفصح عن المسؤولية المجتمعية بصورة أقل من الشركات الأخرى. في حين توصل (Elsayed and Hoque, 2010) إلى أن الملكية الحكومية فقط ترتبط بعلاقة عكسية مع الإفصاح الإختياري.

وبذلك لا يمكن للباحث تأييد الفرض القائل بأنه:

"من المتوقع أن توجد علاقة بين تركيز الملكية والإدراج بمؤشر المسؤولية المجتمعية"

خامساً: خلاصة ونتائج البحث:

استهدف البحث بصفة رئيسية تحديد طبيعة العلاقة بين خصائص الشركات المتمثلة في كل من نوع الصناعة، تصنيف مكتب المراجعة، حجم الشركة، المديونية، الربحية، تركيز الملكية من ناحية، الإدراج بمؤشر مسؤولية الشركات بأبعاده الثلاث (حوكمة الشركات ، المسؤولية المجتمعية، الأداء البيئي) من ناحية أخرى . وقد اعتمدت الدراسة في تحقيق هدفها على إختيار عينة مكونة من 60 شركة من الشركات المقيدة بالبورصة، روعي فيها أن تحوي 30 شركة مدرجة بالمؤشر، 30 أخرى غير مدرجة. وقد تطلب تحقيق هدف البحث أولاً إختبار معنوية الفرق بين متوسط عينتي الدراسة وفقاً للمتغيرات ذات القيم المتصلة للدراسة وباستخدام إختبار (T)Test قد أظهرت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة معنوية لحجم الشركات والعائد على الأصول وتركز الملكية للشركات المدرجة بمؤشر مسؤولية الشركات عنها بالنسبة للشركات غير المدرجة بالمؤشر ، ولاتوجد فروق ذات دلالة معنوية بالنسبة للمديونية للشركات المدرجة بمؤشر مسؤولية الشركات مقارنة بالشركات غير المدرجة بالمؤشر .

وقد اعتمد البحث في إختبار فرضيات الدراسة على نموذج الإنحدار اللوجيستي ثنائي المتغيرات، الذي يبني على أن تكون قيم المتغير التابع غير متصلة تأخذ القيم (صفر) و (واحد)، وقد أظهرت القدرة التفسيرية للنموذج أن المتغيرات المستقلة (نوع الصناعة ، تصنيف مكتب المراجعة، حجم الشركة ، المديونية ، الربحية ، تركيز الملكية) تفسر 44.8% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الإدراج بمؤشر مسؤولية الشركات) في حين أن 55.2% من التغير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى.

وقد أظهرت نتائج الإختبار الإحصائي لفرضيات الدراسة وجود وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة كمتغير مستقل والإدراج في مؤشر مسؤولية الشركات كمتغير تابع، ووجود علاقة سالبة بين تركيز الملكية كمتغير مستقل والإدراج في مؤشر مسؤولية الشركات، وعدم وجود علاقة بين باقى المتغيرات المستقلة (نوع الصناعة ، و تصنيف مكتب المراجعة ، المديونية ، الربحية) والمتغير التابع (الإدراج في مؤشر مسؤولية الشركات).

سادساً: المراجع

1/6 المراجع العربية:

- الأغا، مروان سليم إبراهيم، ٢٠٠٧، "العلاقة بين الالتزام بالمسئولية الاجتماعية والتوجه بالتسويق والأداء في المؤسسات الصناعية بغزة"، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة أسيوط.
- الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2004 ، "كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع والاتجاهات والقضايا الراهنة"، منشورات الأمم المتحدة ، ص ص 10-15.
- البورصة المصرية، 2010، " منهجية المؤشر المصرى لمسئولية الشركات"، متاح على [WWW. Egyptse.com](http://WWW.Egyptse.com)
- جاد الرب، سيد محمد، 2010 ، " الأخلاقيات التنظيمية والمسئولية الإجتماعية فى منظمات الأعمال العصرية"، دار الكتب المصرية
- الحيزان، أسامة بن فهد، 2005، "نظام إدارة ومراقبة المنشآت (الحوكمة): حالة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، المؤتمر السنوى العلمى الخامس، حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الجزء الثانى، 8 - 10، سبتمبر، ص 3:39.
- خليل، عبداللطيف محمد، 2006، "إطار مقترح لنطاق مسئولية المراجع الخارجى فى ظل الالتزام بتطبيق قواعد ومعايير الحوكمة بالشركات المصرية: دراسة تحليلية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، ص 337:387.
- خليل، محمد أحمد إبراهيم، 2002، "دور حوكمة الشركات فى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية - دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، يناير، ص 723 - 782.
- السقا، السيد احمد، 1999، " مراجعة الأداء البيئى : إطار مقترح"، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة.

- عبد الدايم، صفاء محمد، 2003، "مدخل مقترح لتقييم الأداء البيئي كبعد خامس في منظومة الأداء المتوازن BSC"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الأسكندرية، مجلد 40، عدد 2.
- عبد الفتاح، زكريا فريد، علاء احمد عباده سرحان، عماد محمد رياض ، 2004، "إطار مقترح لمعايير المراجعة البيئية لقياس وتقييم الأداء البيئي للوحدات الإقتصادية"، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.
- عيسى، فؤاد محمد، 2010، "المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص فى مصر دراسة حالة تطبيقية للقياس وتقييم المسئولية الاجتماعية للشركات"، متاح على WWW.google.com فى يناير 2015.
- مركز المديرين المصرى، المركز المصرى لمسئولية الشركات، البورصة المصرية، 2011، "منهجية المؤشر، أكتوبر، متاح على [WWW. Ecrc.org.com](http://WWW.Ecrc.org.com) and WWW.eiod.org
- المغربل، نهال ، ياسمين فؤاد، 2008، "المسئولية الاجتماعية لرأس المال في المملكة العربية السعودية: بعض التجارب الدولية"، ورقة عمل ،مركز المملكة العربية السعودية للدراسات الاقتصادية.
- مكى، محمد فخرى، 2014، "المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية مدخل نظم المعلومات"، المؤتمر العلمي السنوي الخامس ، إستراتيجية دعم الإقتصاد المصري - رؤية مستقبلية - كلية التجارة - جامعة الزقازيق.
- يوسف، أبوبكر محمد، 2014، "دراسات فى المحاسبة الإدارية - نظم تقييم الأداء ومساندة القرارات الإدارية"، المؤلف، كلية التجارة، جامعة الزقازيق
- يوسف، محمد حسن، 2007، "محددات حوكمة الشركات ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها فى مصر"، بنك الاستثمار القومى.

- Adams, C., Hill, W. and Robert, C., 1998, “Corporate social reporting practices in Western Europe: legitimating corporate behavior?” ‘**The British Accounting Review**, 30 (1), 1–21.
- Afify, H.A.E., 2009, “Determinants of Audit Report Lag: Does Implementing Corporate Governance Have Any Impact? Empirical Evidence from Egypt”, **Journal of Applied Accounting research**, Vol. 10 No1, pp. 56-68
- Aly, D., Simon, J. and Hussainey, K., 2010, “Determinants of corporate internet reporting: evidence from Egypt”, **Managerial Auditing Journal**, 25 (2), 182–202.
- Archambault, J.J. and Archambault, M.E., 2003, “A Multinational Test of Determinants of Corporate Disclosure”, **the International Journal of Accounting**, Vol. 38.
- Belkaoui, A. and Karpik P. G. , 1989, “Determinants of the corporate decision to disclose social information”, **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, 2 (1), 36–51.
- Brammer, S., Pavelin, S., 2008, “Factors influencing the quality of corporate environmental disclosure”, **Business Strategy and the Environment**, 17 (2), 120–136.
- Branco, M. C., & Rodrigues, L. L., 2008, “ Factors influencing social responsibility disclosure by Portuguese companies”, **Journal of Business Ethics**, 83, 685-701.

- Bursa Malaysia, 2008, “ Corporate social responsibility (CSR) framework for Malaysian public listed companies”, **available at:** http://www.klse.com.my/website/bm/about_us/the_organisation/csr/downloads/csr_writeup.pdf.
- Calder, A.,2008, “ Corporate Governance A Practical Guide to the Legal Frameworks and International Codes of Practice”, Kogan Page limited
- Choi, J., 1998, “An evaluation of the voluntary corporate environmental disclosures: A Korean Evidence”, **Social and Environmental Accounting**, 18 (1), 2–7.
- Cowen Linda, B., & Scott, S., 1987, “ The impact of corporate characteristics on social responsibility disclosure: a typology and frequency-based analysis”, **Accounting, Organizations and Society**, 12, 111-122.
- Dahawy, K. and Samaha, K. , 2010, “An investigation of the views and perceptions of external users of corporate annual reports in emerging economies, the case of Egypt”, **International Journal of Accounting and Finance**, 2 (3/4), 331–367.
- Deegan, C. and Gordon, B, 1996, “A study of environmental disclosure practices of Australian corporations”, **Accounting and Business Research**, 26 (3), 187–199.
- Deegan, C., and Unerman, J., 2006, “*Financial Accounting Theory*”, European Edition.
- Deegan, C.,2009, “ **Financial accounting theory**”, Sydney: McGraw-Hill Australia.

- Demirag, I., S., Sudarsanam, and M. Wright, 2000, “Corporate Governance Overview and Research Agenda”, *British Accounting Review*, Vol.32, No.4, PP. 341- 354.
- Eisenhardt, K., 1989, “Agency Theory : An Assessment and Review" *The Academy of Management Review*", Jan, 1989, PP. 57 - 74.
- Elsayed, M. and Hoque, Z ‘2010‘ “Perceived international environmental factors and corporate voluntary disclosure practices: an empirical study”, **The British Accounting Review**, 42, 17–35.
- Eugene A. Imhoff, Jr., 2002‘ “Accounting quality, auditing, and corporate governance”, **Accounting Horizons**, pp 117-128
- Fawzy, S. ‘ 2003‘ “ Assessment of Corporate Governance in Egypt”, Working Paper No. 82, **the Egyptian Center for Economic Studies**.
- Gallagher, P., Kowalski, J., Pojasek, R. B., & Weinrach, J.‘ 1999‘ “New Mexico's Environmental Excellence Program: Using a Quality Model for a Statewide P2 Program”, **Environmental Quality Management**. 9(2): 1-14
- Garcia-Ayuso, M. and Larrinaga, C.‘ 2003‘ “Environmental disclosure in Spain: corporate characteristics and media exposure”, **Spanish Journal of Finance and Accounting**, 115, 184–214.
- Giner, B., 1997‘ “The influence of company characteristics and accounting regulation on information disclosed by Spanish firms”, **European Accounting Review**, 6 (1), 45–68.
- Gompers P.A., Ishii J.L. and metrick A, 2001‘ “corporate governance and equity prices”, **NBER working paper** No. 8449

- Gray, R., 2002, “The social accounting project and accounting organizations and society privileging engagement, imaginings, new accountings and pragmatism over critique? ”, *Accounting, Organizations and Society*, 27, 687-708.
- Guthrie, J., and Parker, L. D., 1989, “Organizational social reporting: A rebuttal of legitimacy theory”, *Accounting and Business Research*, 19 (76), 343–352.
- Hackston, D. and Milne, M.J., 1996, “Some determinants of social and environmental disclosures in New Zealand companies”, *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 9 (1), 77–108.
- Helbing, C., Sullivan, J., 2003, “Introduction: Institution Corporate Governance in Developing, Emerging, and Transitional Economies”, Ascited in, *In Search of Good Directors: A Guide to Bullding Corporate Governance in the 21st Century*, 3rd edition, The Center for International Private Enterprise, Washington D.C. P.2.
- Hussainey K, Omran M.A, and Abdel Razik M., 2011, “ Factors affecting corporate social responsibility disclosure in Egypt”, *Corporate Ownership and Control Journal*, vol. 8(4), 432 - 443.
- Iskander, M. and N. Chamlou., 2002, “ Corporate Governance: A Framework for Implementation”, Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region, edited by: S. Fawzy. Washington: World Bank.

- Ismail, K. N. and R. Chandler, 2005, “ Disclosure in the quarterly reports of Malaysian companies”, **Financial Reporting. Regulation and Governance**, 4 (1), 1–26
- Jensen, M., and W. Meckling, 1976, “Theory of the Firm: Manager Behavior, Agency Costs and Ownership Structure”, *Journal of Financial Economics*, PP. 1- 77.
- Khasharmeh H.A. and Desoky A.M., 2013, “ On-line Corporate Social Responsibility Disclosures: The Case of the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries”, Global *Review of Accounting and Finance Vol. 4. No. 2. Pp. 39 – 64*
- Li, Z., 2006, “ A study on relation of corporate social responsibility and corporate value: empirical evidence from shanghai securities exchange”, *China industrial economy*, 2, 77-85.
- Luo, Y., & Wu, D. H., 2010, “Shang shi gong si she hui ze ren bao gao ying xiang yin su yan jiu [Determinants of corporate social responsibility] ”, **She Hui Ze Ren Ti Zhi Yan Jiu**, 159, 18-23.
- Melnyk, S. A., Sroufe, R. P., & Calantone, R., 2003, “Assessing the Impact of Environmental Management Systems on Corporate and Environmental Performance”, **Journal of Operations Management**. 21(3): 329-351.
- Minow, N., and Monks, R., 2002, “*Corporate Governance*”, Black- well Publishing.

- Moneva, J. M., and Llena, F., 2000, “Environmental disclosures in the annual reports of large companies in Spain”, **European Accounting Review**, 9(1), 7-29.
- Newson, M., & Deegan, C., 2002, “Global expectations and their association with corporate social disclosure practices in Australia, Singapore, and South Korea”, **International Journal of Accounting**, 37, 183-213.
- Nitkin, M., 2007, “An Investigation of The Association Between Governance Quality and Accrual- Based Earnings Quality”, *Available at: www.proquest.umi.com*
- Omar Juhmani, 2014, “Determinants of Corporate Social and Environmental Disclosure on Websites: the Case of Bahrain”, **Universal Journal of Accounting and Finance**, 2 , 77 - 87.
- Parsa, S., & Deng, L. X., 2008, “ Capital markets' reactions to social information announcements”, **International Journal of Accounting and Finance**, 1, 107-120.
- Patten, D.M., 1992, “Intra-industry environmental disclosures in response to the Alaskan oil spill: a note on legitimacy theory”, **Accounting, Organisations and Society**, 17 (5), 471–475.
- Poksinska B, Dahlgard JJ, Eklund JAE, 2003, “Implementing ISO 14000 in Sweden: motives, benefits and comparisons with ISO 9000”, **The International Journal of Quality & Reliability Management**, 20:585.

- Purushothaman, M., G. Tower, R. Hancock and Taplin, R., 2000, “Determinants of corporate social reporting practices of listed Singapore companies”, **Pacific Accounting Review**, 12 (2), 101–133
- Reverte, C., 2009, “Determinants of corporate social responsibility disclosure ratings by Spanish listed firms”, **Journal of Business Ethics**, 88 (2), 351–366.
- Roberts, R. W., 1992, “Determinants of corporate social responsibility disclosure: an application of stakeholder theory”, **Accounting Organizations and Society**, 17 (6), 595–612.
- Rouf Md. A., 2011, “the corporate social responsibility disclosure: a study of listed companies in Bangladesh”, **business and economics research journal**, volume 2, p.p 19-32.
- Samaha, K., Dahawy, K., 2011, “An empirical analysis of corporate governance structures and voluntary corporate disclosure in volatile capital markets: the Egyptian experience”, **International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation**, 7 (1/2), 61–93.
- Secci, D., 2005, “The Italian experience in social reporting: an empirical analysis”, **Corporate Social Responsibility and Environmental Management**, 13 (3), 135-149.
- Shahira, A., 2001, “Cairo & Alexandria Stock Exchanges Research & Markets Development Department - Working Paper Series”, *available at:www.ssrn.com.*

- *Sturdivant, F., & Ginter, J., 1977, “Corporate social responsiveness: Management attitudes and economic performance”, California Management Review. 19 (3): 71-79.*
- Tan, L. P., 2005, “ Implementing ISO 14001: is it beneficial for firms in newly industrialized Malaysia? ”, **Journal of Cleaner Production**, 13, 397-404.
- Ullmann, A., 1985, “Data in search of a theory: a critical examination of the relationships among social performance, social disclosure, and economic performance of U.S. firms”, **Academy of Management Review**, 10 (3), 540–557.